Algerian Journal of Human and Social Sciences
المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN : 2588-1558 / EISSN : 2710-8635

المجلد:06/العدد:01
(جوان 2022) ص:166-181

التشغيل و إشكالية البطالة في الجزائر(2010-2020): دراسة تحليلية

Employment and the problem of unemployment in Algeria (2010-2020): an analytical study

عدَّالة بن مهدي[1]*، صالح زياني[2]

Addala BEN MEHDI [1*], Salah ZIANI[2]

[1] المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر (الجزائر) addala.bm2@gmail.com

[2] جامعة الحاج لخضر باتنة 1 (الجزائر) salah.ziani.dz@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/06/01 تاريخ القبول: 2022/01/27 تاريخ النشر: 2022/06/18

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز أثر سياسات التشغيل على امتصاص البطالة من خلال تحليل واقع التشغيل والبطالة في الجزائر باعتبارهما مؤشرين أساسيين للتنمية،وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات،أهمها أنّ لسياسة التشغيل أثر إيجابي على تقليص معدل البطالة في الجزائر، وخلق مناصب الشغل للشباب، إذ يمكن القول أنّ سياسة التشغيل المنتهجة حققت أهدافها وأثبتت نجاعتها في تخفيض معدلات البطالة.

الكلمات المفتاحية : البطالة، سياسة التشغيل، التنمية.

Abstract :

The study aims to highlight the impact of employment policies on the absorption of unemployment by analyzing the reality of employment and unemployment in Algeria, as they are two basic indicators of development. The study reached a set of conclusions, the most important of which is that the employment policy has a positive effect on reducing the unemployment rate in Algeria and creating job opportunities. For youth, as it can be said that the employment policy adopted has achieved its goals and has proven successful in reducing unemployment rates.

Keywords: Unemployment; Employment policy; Development.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة

يواجه الإقتصاد الجزائري مجموعة من التحديات على مدار السنوات الأخيرة، جعلت من الحكومة تسعى جاهدة لمواجهتها والتقليل من آثارها على المجتمع، من خلال تطوير خطط وإستراتيجيات تعزز القطاعات الهشة، خاصة قطاع التشغيل باعتباره مؤشر للتنمية، فرسمت سياسات وآليات موجهة للشباب البطّال ، تساهم في تحسين الأوضاع الإجتماعية وكذا الإقتصادية وحتى السياسية، باعتبار البطالة معضلة تهدد الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي على حد سواء، وعليه تم طرح الإشكالية الآتية:

ما مدى فعالية سياسة التشغيل في القضاء على البطالة ؟

-**فرضية الدراسة:** وللإجابة على هذا التساؤل قمنا بطرح الفرضية التالية:

تساهم آليات التشغيل المستحدثة في انخفاض معدل البطالة.

-**أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في معرفة الدور الذي أصبحت تلعبه السياسات التشغيلية عن طريق البرامج والأجهزة التشغيلية في التقليل من معدلات البطالة .

-**أهداف الدراسة:** نهدف من خلال دراستنا هذه إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها في مايلي:

- التعرف على مختلف البرامج والآليات التي تبنتها سياسة التشغيل في الجزائر ودورها في الحد من البطالة خلال الفترة (2010-2020).
- تأثير الآليات وبرامج سياسة التشغيل المسطرة من طرف الدولة على تحقيق متطلبات التنمية.
- مدى فعالية سياسة التشغيل في القضاء على البطالة.

- **منهج الدراسة:**

- **المنهج التاريخي:** تمّ الإعتماد على المنهج التاريخي لأنّه يتناسب مع البحث من خلال الحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة تحليل ظاهرة البطالة لأنّه كثيراً مايصعب علينا فهم حاضر الشيء دون الرجوع إلى ماضيه.
- **منهج دراسة حالة:** وتمّ الإعتماد عليه لغرض جعل الدراسة أكثر صلة بالواقع ونابعة منه، تمّ ربطها بواقع البطالة في الجزائر وتبيان ما إذا كان هناك دور آليات سياسة التشغيل في القضاء على البطالة، لذا لابد بالإستعانة بمنهج دراسة الحالة لجمع المعلومات والبيانات حول البطالة والتشغيل في الجزائر.

2. الإطار النظري

1.2 تعريف البطالة:

1.1.2 البطالة لغةً: جاء في لسان العرب "**لإبن منظور**" بطل الشيء، يبطل بطلاً وبطولاً وبطلاناً، أي ذهب ضياعا وخسرانا فهو باطل والتّبطل من فعل البطالة، وهو اتباع اللهو والجهالة، وبطل الأجير – بالفتح– يبطل بَطالة وبِطالة أي تعطُّل فهو بَطَّال الذي لا يجد عملا"[1] .

2.1.2 تعريف البطالة حسب منظمة العمل الدولية (BIT) :

تعرّف منظمة العمل الدولية الشخص العاطل عن العمل هو الذي تتوفر فيه الشروط الآتية:

- **بدون عمل:** ويعني ذلك أنه لم يكن في عمل مدفوع الأجر أو عمل لحسابه الخاص خلال فترة معينة .
- **متاح حاليا وقادر للعمل :** وهذا يعني أنه مستعد للعمل المأجور أوالعمل الحر خلال فترة معينة .
- **يبحث عن العمل :** بمعنى اتخاذ الشخص القرار من أجل البحث عن العمل المدفوع الأجر أو العاملين على حسابهم الخاصة[2].

3.1.2 تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء الجزائري (ONS) :

يعتبر الشخص بطالا إلاَّ إذا توافرت فيه هذه الشروط :

- أن يكون في سن العمل (15 – 64 سنة).
- لا يملك عملا عند إجراء الإحصاء ولو لمدة ساعة خلال فترة إجراء الإحصاء.
- أن يكون باحثا عن العمل وأن يكون مؤهل للعمل وعلى إستعداد له .
- له القدرة والإستعداد للعمل .[3]

2.2 مفهوم التشغيل :

تعرف منظمة العمل الدولية التشغيل كما يلي:

" يكون الشخص قابل للتشغيل عندما يمكنه الحصول على منصب شغل، فيحافظ عليه ويتطور في عمله ، ويتكيف مع التغيير، ثم يتحصل على منصب آخر إذا كان يرغب في ذلك أو تمّ تسريحه" [4].

3.2 تعريف سياسة التشغيل:

تعرف سياسة التشغيل بأنها مجموعة من التدابير التي تتخذها السلطات العامة بعد تحليل سوق العمل وأسباب البطالة، وتهدف إلى خلق مناصب جديدة حيث تتدخل الحكومة بعد التدهور الكمي أو النوعي لسوق العمل من أجل تنظيم والتخفيف من إرتفاع معدل البطالة والإختلالات المرتبطة بها [5].

4.2الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل :

4.3البعد الإقتصادي : يرتكز على ضرورة القدرات البشرية ، والمؤهلة في خلق الثروة الإقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات والقطاعات، بما يسمح بإحداث تنمية إقتصادية واجتماعية مستدامة للبلاد.

- **البعد الإجتماعي:** يرتكز على ضرورة القضاء على البطالة، والآفات الإجتماعية ومحاربة الهجرة ، والعمل على تحسين مسوى المعيشي للأفراد.
- **البعد السياسي :** يرتكز على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني للبلاد[6].

3. البطالة في الجزائر:

1.3 أسباب البطالة في الجزائر

1.1.3 النمو الديموغرافي:

يعتبر النمو السكاني من أصعب التحديات التي تواجهها الدولة الجزائرية، حيث هذه الأخيرة تفتقر إلى التوازن بين السكان والموارد والخدمات، والذي يوجه ضربة موجعة إلى التنمية المستدامة ويعرقل عمليات النمو الإقتصادي، حيث أنَّ الإزدياد المتنامي في عدد السكان وفي ظل الشح في الموارد الإقتصادية من شأنه أن يخلق مشاكل إقتصادية واجتماعية كثيرة مثل: ارتفاع معدلات البطالة والفقر وتزايد الضغط على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والإسكان بالإضافة إلى استنزاف الموارد الطبيعية.

الجدول رقم 01: تطور عدد السكان في الجزائر في الفترة (2021/2010)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد السكان(م/ن)	35.98	36.66	37.38	38.14	38.92	39.37
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد السكان (م/ن)	40.55	41.39	42.2	43.4	43.9	44.7

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على معطيات موقع وزارة السكن والعمرانhttps://www.mhuv.gov.dz

نلاحظ من خلال الجدول أنّ عدد السكان في تزايد مستمر منذ بداية سنة 2010 فمن 35.98 مليون نسمة سنة 2010 ليصل إلى 44.7 مليون نسمة سنة 2021 وهذا راجع

لزيادة المواليد الجدد وانخفاض عدد الوفيات، مما قد يؤدي إلى حدوث ضغط كبير على الموارد المتاحة، وقد يؤثر بشكل مباشر على مستوى الحياة الإجتماعية.

2.1.3 هشاشة الإقتصاد الجزائري:

يعتبر الإقتصاد الجزائري ضمن إقتصاديات الأكثر ضعفاً وهشاشة في العالم، لإعتماده الكلي على إيرادات المحروقات لتمويل المشاريع وكذا الإنفاق العمومي دون السعي لإيجاد بدائل إقتصادية جديدة .

رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة في وضع مخططات تنموية للإنعاش الإقتصادي والإستثمار في الموارد البشرية في الفترة مابين(2001 و2019)، لتثبيت الدولة في إطارها القانوني كمسؤولة عن الأهداف الإقتصادية، والذي يرتكز على الإستثمار العمومي وعصرنة الهياكل الإقتصادية، ومن أولويات هذا البرنامج الحد من الفقر والقضاء على البطالة، وتوزيع الثروة على مناطق الوطن ودفع التنمية الإجتماعية والإقتصادية إلا أنّه مازالت تعاني من ارتفاع في معدلات البطالة .

3.1.3 جائحة كورونا (Covid19):

رغم تعدد الأسباب المؤدية إلى البطالة ورغم اختلاف أنماطها فإنّ أغلب الدول تعمل على الحد من انتشارها ولا تلجأ إلى نظام البطالة الجزئية، خاصة القطاعات الأكثر تأثراً بالتقلبات الإقتصادية، إلاَّ أنّه في أواخر سنة 2019 وحلول سنة 2020 وجدت كل المؤسسات في دول العالم نفسها مجبرة على اللجوء إلى نظام البطالة الجزئية، ليست لأسباب اقتصادية وإنما لأسباب صحية، شملت القطاعين العام والخاص وذلك إثر ظهور وتفشي جائحة كورونا(Covid19).

وباعتبار فيروس كورونا جائحة فرضت نفسها كواقعة مادية نتجت عنها أثار سلبية، فقد اتخذ المشرع الجزائري تدابير وقائية، ليتم على أثرها تعليق نشاطات نقل الأشخاص الجوية

والبرية والبحرية، وغلق المحلات التجارية في كل المدن، بالإضافة الى غلق المؤسسات الصغيرة والمصغرة ما أثّر سلباً على معدل البطالة في الجزائر.

2.3 تطور البطالة في الجزائر في الفترة(2010-2020) :

تعتبر البطالة مؤشر أساسي للتنمية، ولمعرفة أثر سياسة التشغيل لا بد من معرفة تطور البطالة خلال هذه الفترة.

الجدول رقم 02: تطور البطالة في الجزائر (2010-2020)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة %	9.96	9.97	11	9.83	10.6	11.76
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل البطالة %	10.5	11.7	11.6	11.4	13	-

المصدر: ONS

نلاحظ من خلال الجدول أنه يوجد تذبذب في معدلات البطالة، حيث بلغ المعدل الأقصى للبطالة 13% خلال سنة 2020 وهذا يعود إلى غلق مصانع ومئات الشركات في مختلف القطاعات بالإضافة لمئات الآلاف من أصحاب المهن الحرة الذين يصنفون في خانة اليد العاملة المؤهلة وغير الناشطة وتدخل ضمن القيود التي فرضتها جائحة كورونا وأسباب سياسية أخرى، كما تسجل أقل نسبة سنة 2013 بنسبة قدرت بـ 9.83 % ويرجع هذا الإنخفاض إلى الترتيبات والسياسات المعتمدة من طرف الدولة والعديد من البرامج الموجهة للشباب للقضاء على البطالة.

4. أجهزة التشغيل المنشأة من طرف الدولة لمكافحة البطالة

سعت الدولة الجزائرية إلى خلق برامج وسياسات من شأنها أن تساهم في القضاء على البطالة وتحريك عجلة التنمية و نذكر منها:

1.4 الوكالة االوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):[7]

1.1.4 تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

استحدثت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1996، وعرفت على أنها هيئة ذات طابع خاص، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، يتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، لها فروع جهوية ومحلية.

2.1.4 مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تكلف الوكالة بالمهام التالية:

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تسير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد .
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بانجاز الاستثمارات.
- تشجع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها.

جدول رقم 03: يمثل مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) في استحداث مناصب شغل

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المناصب	35953	92682	129203	96233	40856	51670	15119	9805	9227

المصدر:ONS و وزارة الصناعة http://www.mdipi.gov.dz / و إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرhttps://www.angem.dz/ar و بيان السياسة العامة فبراير 2019، ص5.

يبين الجدول أعلاه عدد المناصب التي استحدثتها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة (2010-2018)، حيث تشهد هذه الفترة ارتفاع ملحوظ في عدد المناصب حيث بلغ عدد المناصب 35953 منصب شغل سنة 2010، ليستمر الإرتفاع حتى سنة 2012 ليبلغ 129203 منصب شغل وهذا يعود إلى ارتفاع عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة .

2.4 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM):

انشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة و الفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص[8].

جدول رقم 04: يمثل عدد المناصب التي استحدثتها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المناصب	59125	161417	219641	166053	176315	126152	22607	62766	26824

المصدر:ONS و وزارة الصناعة http://www.mdipi.gov.dz / و إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرhttps://www.angem.dz/ar و بيان السياسة العامة فبراير 2019، ص5.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه إرتفاع ملحوظ في عدد المناصب التي استحدثتها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث في سنة 2010 بلغ عدد المناصب 59125 منصباً، ليصل إلى 176315 منصباً سنة 2014، كما تشهد السنوات الأخيرة انخفاضاً ملحوظاً في سنتي 2017 و2018 لينخفض إلى 62766 و26824 منصباً على التوالي، وهذا راجع للأزمة التي مسّت البلاد بسبب انخفاض أسعار البترول، وبما أنّها دولة ريعية أثر انخفاض أسعار البترول على تمويل المشاريع.

3.4 جهاز الصندوق الوطني للتامين من البطالة :

تم إنشاؤه منذ سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية
المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وأكبر موجة تسجيل في نظام التأمين عن البطالة تّمت في الفترة الممتدّة بين سنتي 1996 و 1999 التي سايرت تنفيذ إجراءات مخطط التعديل الهيكلي، بعد ذلك بدأ منحنى الانتساب في التقلص انطلاقا من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004، قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحرّ تحت توظيفهم و تكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات ومعدات مخصصة لهذا الشأن.منذ سنة 2004 وبتقلّص عدد المسجّلين في نظام التأمين عن البطالة ، تّم تسطير التكوين بإعادة التأهيل لصالح البطالين ذوي المشاريع و المؤسّسات المدمجة في إجراءات ترقية التشغيل ومن مهامه:

– المساعدة على البحث عن الشغل – دعم العمل الحرّ– التكوين بإعادة التأهيل[9].

الجدول رقم05: يمثل مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) في استحداث مناصب الشغل

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المناصب	15804	35959	59125	41786	37000	37921	13655	8299	13229

المصدر:ONS و وزارة الصناعة http://www.mdipi.gov.dz / و إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرhttps://www.angem.dz/ar و بيان السياسة العامة فبراير 2019، ص5.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ هناك تزايد ملحوظ وواضح في عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق، حيث بلغ العدد الأقصى للمناصب 59125 منصباً خلال سنة 2012، وهذا يعود إلى الإقبال الكبير للشباب الراغبين في الإستفادة من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وتزايد المشاريع الممولة خلال نفس الفترة، وفي سنة 2014 تراجع عدد المناصب حيث بلغ 37000 منصباً سنة 2014، ليستمر العدد في الإنخفاض إلى غاية سنة 2017، حيث قدر بـ 8299 منصباً، وهذا بسبب تراجع عدد المشاريع، ليشهد الارتفاع قليلا سنة 2018 حيث وصل عدد المناصب إلى 13229 منصباً.

4.4 برنامج عقود ماقبل التشغيل (CPE)

يعتبر برنامج عقود ماقبل التشغيل من البرامج المسيرة من طرف مندوبي تشغيل الشباب التي تسهر على توفير مناصب شغل لهم، والذي يخص الشباب طالبي العمل لأول مرة دون أية خبرة مهنية، وتكمن أهمية هذا البرنامج فيمايلي:

- التكفل بعروض العمل وتشجيعها .
- تشجيع إدماج الشباب حاملي الشهادات في سوق الشغل وتحسين نسبة التأطير بإدخال التقنية من خلال تشغيل يد عاملة مؤهلة.

- تشجيع المستخدمين لتشغيل الجامعيين.
- السماح للشباب الحامل للشهادات للاستفادة من خبرة مهنية ومهارة توافق اختصاصهم.
- تحسين علاقات التعاون بين مديري النشاط الاجتماعي، مندوبي تشغيل الشباب ومدري الفروع الجهوية.

جدول رقم06: يمثل مساهمة برنامج عقود ماقبل التشغيل في خلق منصب شغل في الفترة (2018/2010):

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
عدد المناصب	41786	1724197	1848117	2001892	2157232
السنوات	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
عدد المناصب	2371020	2540698	2655470	2690246	-

المصدر:ONS و وزارة الصناعة http://www.mdipi.gov.dz / و إحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرhttps://www.angem.dz/ar و بيان السياسة العامة فبراير 2019، ص5.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ هناك ارتفاع ملحوظ في عدد المناصب، حيث سجلت سنة 2010 حوالي 41786 منصب شغل ، لتصل إلى أكثر من مليوني منصب شغل سنة 2018، وهذا الإرتفاع يعود إلى المساهمة الفعّالة لبرنامج عقود ماقبل التشغيل في خلق مناصب الشغل.

5 مساهمة البرامج في رفع معدل الشغل في الفترة (2010-2019)

يعتبر التشغيل محور العملية الاقتصادية والذي يلعب دور مهم في التنمية من خلال القوى العاملة المنتجة والذي أصبح من أولويات السياسة العامة للدولة .

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التشغيل%	37.6	36	37.4	39	36.4
السنوات	**2015**	**2016**	**2018**	**2018**	**2019**

معدل التشغيل%	26.4	26.8	26.7	37	37

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تزايد ملحوظ وواضح في معدل التشغيل خلال الفترة (2010-2013)، حيث بلغ المعدل الأقصى للتشغيل 39% سنة 2013 وهذا يعود إلى ارتفاع المشاريع الممولة من طرف الأجهزة المعتمدة من طرف الدولة لمجابهة البطالة واستحداث مناصب الشغل، مع تسجيل أقل نسبة في السنوات الأخيرة على التوالي 2015، 2016 ،2017، في حدود 26% لكن نشهد ارتفاع ملحوظ سنتي 2018،2019 في معدل التشغيل ليصل إلى 37%.

وهذا يدل على آثار الأزمة التي مرّت بها الدولة الجزائرية والتي انعكست سلباً على جميع الميادين بصفة عامة وقطاع التشغيل بصفة خاصة، والتي انتهجت الجزائر سياسة التقشف التي تم بموجبه تجميد التوظيف والمشاريع و غلق مصانع، ما ستوجب ترشيد في النفقات.

6 علاقة سياسة التشغيل بالتنمية

تهدف سياسة التشغيل إلى الإنماء الإقتصادي من أجل إجراء التغيير الإيجابي على الحياة العامة وبما يوصل السكان إلى حالة الإستقرار المعيشي ومنه إلى حالة الرفاه الإجتماعي والإقتصادي ورفع من المستوى المعيشي، فمشكلة البطالة تنشأ نتيجة التخلف وعدم الإهتمام بالمجال الإقتصادي والإجتماعي، فهي هدر للطاقة الإقتصادية البشرية والتفريط في مورد عنصر العمل التي تنفق الدولة مبالغ مالية هامة لتعليمه وتكوينه وتأهيله.

إنّ عنصر العمل هو عنصر رئيسي من عناصر الإنتاج وعدم استغلال هذا المورد يضيع على الإقتصاد فرصة إشباع الحاجات التي كانت ستوفرها تلك القوة العاملة الراغبة والقادرة على العمل والإنتاج.

فمنح امتيازات كثيرة في إطار برامج وسياسات تشغيلية من أجل النهوض بالإقتصاد من خلال مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وخلق روح المقاولتية والابداع والابتكار لتحقيق التنمية الإجتماعية والاقتصادية.

7 خاتمة

إنّ الهدف الجوهري لسياسة التشغيل هو امتصاص البطالة في الجزائر، حيث خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ساهم برنامج عقود ماقبل التشغيل(CPE) في التقليل من نسبة البطالة، بتوفير مناصب مؤقتة لإكتساب الخبرة للظفر بمناصب تتوافق مع المؤهل العلمي.
- ساهمت كل البرامج التشغيلية المستحدثة في التقليل من حدة البطالة في الجزائر بنسب متفاوتة .
- سياسة التشغيل في الجزائر تقوم على مجموعة من الأجهزة والآليات والبرامج التي تبنتها الحكومة من أجل القضاء على البطالة والتي تعتمد على تدخل الدولة في تمويل المشاريع عن طريق البنوك، وبما أنّها دولة ريعية فهي رهينة تقلبات أسعار البترول وبالتالي أي انخفاض في أسعار النفط قد يؤثر سلباً على هذه المشاريع، ما قد يؤثر على مستويات التشغيل والبطالة.

ورغم ارتفاع معدلات التشغيل وإنخفاض معدلات البطالة حسب الإحصائيات الرسمية بسبب البرامج والاستراتيجيات التي انتهجتها الدولة للقضاء على البطالة إلاّ أنّها لم

تستأصل مشكلة البطالة من الجذور والتي باتت تهدد الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي وحتى السياسي.

الإقتراحات:

على ضوء النتائج التي خلصنا إليها نستطيع أن نقدم بعض التوصيات والإقتراحات تترجم أهداف الدراسة:

1. تسهيل الإجراءات الإدارية أمام الشباب والإستماع لإنشغالاتهم وفتح أبواب الحوار لمناقشة الصعوبات التي تواجه الشباب.
2. الخروج من إقتصاد المحروقات أصبح ضرورة ملحة، وضرورة تبني استراتيجية متكاملة للتنويع الإقتصادي وتحديث القطاعات غير النفطية وتنميتها لتفادي تقلبات أسعار النفط لحماية الخزينة العمومية، والإنتقال إلى مرحلة جديدة من النمو والتطور خاصة بعد إنهيار البترول في السنوات الأخيرة.
3. تكوين الشباب بصفة دورية من أجل كسب مؤهلات تساعدهم على تنمية أفكارهم وتطويرها.
4. ترشيد الإنجاب وما قد يترتب عليها من نجاح أو فشل المخططات التنموية في المجالات الأساسية .
5. يجب الإستثمار في الإنسان، واستغلال الطاقة البشرية خاصة أنّ 70% من السكان هم من فئة الشباب.
6. عدم فرض التعامل بالقروض بالفوائد والتي تعد عائق كبير يواجه الشباب، والتعامل بالقروض بدون فوائد مما تساعد الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة والتي تدر عليهم أرباحاً مع إمكانية تسديد القرض فقط دون البحث عن كيفية سداد الفوائد الكبيرة التي يفرضها عدد كبير من البنوك.

8 الهوامش والمراجع:

[1] العلامة ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف،القاهرة .

[2] Bureau international du Travail (1953), Normalisation Internationale du Travail, Nouvelles Séries 53,Genève .

[3] L'office nationale des statistiques (1995), L'emploi et le chômage, données statistiques, n°226, édition ONS, Algérie.

[4] Flayols Alexandra (2011), Rigidités du marché du travail et chômage : quelles relations ? Une réflexion à partir du cas de la France, HAL une archive multidisciplinaire en accès libre pour le dépôt et la divulgation de documents de recherche scientifique .

[5] عبد الرحمان سيف سردار (2014)،اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، دار الراية للنشر والتوزيع الأردن.

[6] بونقاب مختار (جوان 2018)، سياسات التّشغيل في الجزائر، المجلة الدّوليّة للدراسات الاقتصاديّة، المركز الديموقراطي العربي ألمانيا، برلين، العدد 02، ص47.

[7] حسام سليمان، التحليل الجغرافي والديموغرافي لمشكلة البطالة، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد46.

[8] المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 52، 1996.

[9] المرسوم الرئاسي رقم 04-14،مؤرخ في 22 جانفي 2004، المتعلق بانشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الجريدة الرسمية، العدد06، ص8.

[10] الموقع الرسمي، الصّندوق الوطني للتأمين على البطالة https://www.cnac.dz/